

صندوق جديد جمعت تريليون دولار من التدفقات المالية حول العالم 900





دبي: «الخليج»

يتوقع خبراء إنفيسكو أن يشهد عام 2022 استمرار نمو الفرص أمام المستثمرين الذين يسعون خلف خيارات استثمار متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقالت زينب الكفيشي، مديرة قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في شركة إنفيسكو: «شهد التمويل الإسلامي تطوراً كبيراً منذ ظهوره قبل نحو خمسة عقود، إلا أننا شهدنا خلال السنوات الأخيرة نموّاً سريعاً في اهتمام المستثمرين، وتزايداً في عدد المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع بدء مستثمرين من جميع أنحاء العالم بأخذ اعتبارات الاستدامة في حساباتهم عند التفكير بحلول استثمارية، وخاصة مع بدء التعافي من جائحة كوفيد-19، فإننا نلمس زيادة في الطلب على المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتماشى في طبيعتها مع القيم الأخلاقية والاجتماعية والمسؤولية».

أن قيمة الأصول المالية الإسلامية وصلت إلى Refinitiv ويشير تقرير تطوير التمويل الإسلامي لعام 2021 من مؤسسة 3.37 مليار دولار في نهاية عام 2020، مرتفعةً من 2.96 مليار دولار في عام 2019، و2.2 مليار دولار في عام 2015. ويعد تنامي مجموعة من الصناديق الإسلامية المتداولة التي يديرها مدراء في الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك السعودية والإمارات وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، من أهم العوامل المساهمة في نمو هذه الأصول. 900 صندوق جديد

وقال الدكتور كريس ميلور، مدير إدارة منتجات الأسهم والسلع لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة إنفيسكو: «شهدت صناديق الاستثمار المتداولة عاماً قياسياً في 2021، مع إطلاق أكثر من 900 صندوق جديد في جميع أنحاء العالم، جمعت أكثر من تريليون دولار من التدفقات المالية، مما رفع قيمة الأصول المدارة إلى 9.9 تريليون دولار في نهاية شهر نوفمبر. وتمتاز صناديق الاستثمار المتداولة بأنها أدوات استثمارية بسيطة ومعقولة التكلفة، وذات فعالية نسبية في التعرض على منتجات متنوعة، مما يزيد من جاذبيتها للمستثمرين. وفضلاً عن هذه الخصائص، فإننا يمكن أن نعزو الطلب الهائل الذي رأيناه في عام 2021 إلى مجموعة من الاتجاهات الرئيسية، مثل انتعاش الاقتصادات العالمية، والأداء الجيد لسوق الأوراق المالية، والاهتمام المتزايد بالاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية

والمؤسسية. ومن المتوقع أن يستمر الطلب القوي على صناديق الاستثمار المتداولة التي تتمتع بمعايير حوكمة بيئية واجتماعية ومؤسسية، في ظل سعي المستثمرين خلف استراتيجيات استثمار توفر لهم تعرضاً على الشركات ذات التأثير الاجتماعي والبيئي الإيجابي».

وأضاف ميلور: «أدى نمو سوق صناديق الاستثمار المتداولة الأوروبية خلال العقد الماضي إلى رفع إجمالي أصول أكثر من 2,400 صندوق، إلى 1.6 تريليون دولار، وعلى الرغم من ذلك، كانت الخيارات أمام المستثمرين الشرعيين محدودة للغاية، إذ أن عدد صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية الموجودة في السوق حالياً، قليل جداً، مما يترك الباب مفتوحاً أمام تحقيق نمو في هذا المجال. وخلال مناقشاتنا مع المستثمرين لفهم أهدافهم المالية بشكل كامل والوقوف على الاعتبارات الرئيسية التي يهتمون بها، مثل معالجة الدخل ومراقبة الاستثمار، فقد تأكدنا من أنهم يبحثون عن المزيد من الخيارات الاستثمارية. وفضلاً عن تأكيداتهم المستمرة بالسعي خلف مستويات من التعرض، فإن المستثمرين يبحثون عن منتجات ذات رسوم سنوية أقل من الموجودة حالياً في السوق». ومؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز قد أطلقاً مؤشرات تلبية معايير الامتثال لمبادئ الشريعة MSCI وكان مؤشر الإسلامية تركز على القطاعات، وفئات الأصول، والمنطقة أو الحجم. ومع ذلك، لا يزال سوق صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع الشريعة محدوداً أمام المستثمرين الذين يسعون لتعرض عالمي، إذ أن قيمة الأصول المدارة لهذه الصناديق مجتمعة تقل عن 500 مليون دولار في الوقت الراهن. ويعتبر مؤشر داو جونز العالمي للأسواق الإسلامية الذي تم إطلاقه في عام 1999، أول معيار عالمي متوافق مع الشريعة الإسلامية، وتلا ذلك إطلاق داو جونز لمجموعة من المؤشرات التي تغطي قطاع السوق العريض، والدخل الثابت، والمؤشرات الموضوعية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. وتتراوح نسبة النفقات للعديد من صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من 40٪ في حدها الأدنى إلى أكثر من 85٪ في حدها العليا